أستاذ المقياس: أ د / ليلى جباري
المقيـــــــاس : إشكالية البحث
السنـــــــة : الأولى ماستر
التخصص : أدب مقارن وعالمي
النـــــــوع : محاضرة
المجموعة : 05
السداسي : الأول

- **أخلاقيات وسلوكيات البحث العلمي**
  - **توطئة**
  - **أسباب انتشار السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية**
  - **أنواع السرقات العلمية**
  - **تدابير الوقاية من السرقات العلمية**

❖ أخلاقيات وسلوكيات البحث العلمي

➢ توطئة

تعد السرقات العلمية من بين السلوكيات المنافية للأخلاق، إن على مستوى الباحثين الذين يمارسون البحث العلمي في مؤسساتهم الأكاديمية بشكل فردي أثناء إنجازاتهم لرسائلهم العلمية، أو انعكاس مثل هذه السلوكيات المنافية للأخلاق على الهيئات العلمية وعلى المجتمع بشكل عام. وإن « ضخامة الإنجازات المحققة والوتيرة المتسارعة لتطور الجامعة، حتى وإن كان ما ينتظر إنجازه مازال معتبرا لبلوغ المعايير العالمية الدولية، قد أسفرت عن اختلالات عدة في مجال النوعية والفعالية، وفي مجال احترام معايير النشاط الأكاديمي و التحكم في سيرورة تحسين أدائه؛ ويعود ذلك أساسا إلى كون الجامعة تقوم بمهامها في محيط اقتصادي اجتماعي ومؤسساتي عرف هو الآخر تغيرات عميقة وسريعة تستدعي ضرورة إعادة ترسيخ مبادئ عامة، وإعادة إرساء قواعد تسيير كفيلة، في الوقت ذاته بتعزيز مصداقية الجامعة البيداغوجية وضمان مشروعيتها. »

إذ يفترض الالتزام بالأنظمة والشروط الأخلاقية واحترام الملكية الفكرية. وقد يتعرض الباحث الذي ينتهك ضوابط الأمانة العلمية إلى عقوبات صارمة كإبطال مناقشة بحثه أو سحب الشهادة المتحصل عليها.

مثل هذه السلوكيات لها انعكاساتها السلبية على ضمان جودة البحوث العلمية وتحسينها. فجودة البحوث العلمية تحدد بما تنتجه من أفكار و بما تحققه من

اكتشافات. وهو المؤشر الحقيقي لتقدم الدول ورقي مجتمعاتها واقتصادها وضرورة ملحة للتنمية المستدامة.

➢ أسباب انتشار السرقات العلمية في الأوساط الأكاديمية

- ✓ غياب الوازع الديني والأخلاقي، وهو عامل أساسي للحد من السطو الأكاديمي وتداعياته وتأثيراته السلبية على مستوى البحوث العلمية وجودتها.
- ✓ غياب الرقابة والمتابعة القانونية التي من شأنها الحد من تفشي هذه الظاهرة. لذلك، ومن الضروري تسليط عقوبات رادعة ومحددة ضد المخالفين للأمانة العلمية؛ حفاظا على المعايير الأخلاقية في مجال البحث العلمي.
- ✓ إنجاز البحث في وقت وجيز، بدل أن يستغرق مدة أطول تزامنا مع عدد سنوات التسجيل في الرسائل العلمية. وهو من بين الدوافع المؤدية إلى تفاقم هذه الظاهرة. ويمكن تفسير ذلك بعدم جدية الباحث وعدم استثماره للوقت المحدد لإنجاز بحثه. والاكتفاء بالسطو على منتجات الآخرين الجاهزة العلمية منها والدراسات الفكرية العامة. وعلى النحو الذي يزعمه علماء الأنثروبولوجيا «أن الإنسان بفطرته يميل لجمع الأفكار الموجودة، وتجديدها وتطويرها بحيث تصبح ملكه ... »
- ✓ عدم إلمام الباحث بأبجديات البحث العلمي، وتقنياته وفنياته الأساسية، وهو الأمر الذي يوقعه في أخطاء منهجية، وتحديدا من حيث سوء توظيفه لمقتضيات الاقتباس، التوثيق، التلخيص، إعادة

صياغة الأفكار وتفكيك وإعادة التركيب بألفاظ ومصطلحات مختلفة لتمويه القارئ. وهي جميعها ممارسات تتنافى وأدبيات البحث العلمي.

- ✓ وفرة المادة العلمية المتاحة على مستوى الشبكة الإلكترونية، التي تتيح للباحث النقل من هذا الفضاء بشكل حرفي. فيلجأ إلى أسلوب التضليل؛ فينقل فقرات ومقاطع، ويحذف في أحايين أخرى بعض الكلمات والعبارات ليُشكل من ذلك كله بحثا خاصا به. ننوه في هذا الموضع بخطورة « الاقتباس من الأنترنت، فيلجأ الطالب إلى الاقتباس الحرفي والكلي من الشبكة العنكبوتية دون الإشارة إلى ذلك، أو الإشارة دون تحديد النص المأخوذ، أو أخذه بشكل مقطع كبير دون تدخله أو الاعتراض بالشرح والتحليل والتعليق أو القبول والرفض »

إذ تقتضي الأمانة العلمية في إنجاز البحوث، تبني الضوابط المنهجية والمعايير العامة لأخلاقيات البحث العلمي، وتكريس الأساليب الوقائية كالتوعية الأخلاقية على وجه التحديد.

➢ أنواع السرقات العلمية

تتعدد أنواع السرقات العلمية وتختلف أشكالها تبعا لطبيعة البحوث العلمية وتباينها؛ فميادين العلوم الإنسانية مثلا تختلف عن ميادين العلوم التجريبية والرياضية، إذ إن هناك إشكالات معرفية ومنهجية بينهما. إلا أن كليهما لم يستثن من ظاهرة السطو الأكاديمي التي انتشرت بشكل واسع وتحديدا بالجامعات.

من هذا المنطلق، كان الاهتمام بهذه الظاهرة من الناحية القانونية « في حالة التعدي على حقوق الملكية الأدبية والفنية، يحق للمتضرر والذي هو صاحب هذه الحقوق أن يرفع دعوى المسؤولية المدنية للمطالبة بالتعويض جراء الضرر الناتج عن التعدي والمسؤولية المدنية. يمكن أن تكون مسؤولية عقدية أو مسؤولية تقصيرية وذلك بحسب العلاقة الموجودة بين المؤلف والمعتدي على حقوقه، فإذا كانت العلاقة عقدية بين المؤلف والناشر مثلا وقام هذا الأخير بالإخلال بالالتزام العقدي رفع دعوى المسؤولية العقدية، أما إذا لم تكن هناك علاقة عقدية بين المؤلف وبين من ارتكب الخطأ ففي هذه الحالة نكون أمام دعوى المسؤولية التقصيرية للمطالبة بالتعويض »

هناك أنماط عديدة من السرقات العلمية، كالنقل الحرفي من الكتب الورقية والكتب الإلكترونية، أو اللجوء إلى ترجمة مادة معرفية وتوظيفها في بحوث ومشاريع علمية، دون الإشارة إلى المصدر الرسمي الذي استقى منه الباحث هذه المعطيات.

وهذا يوقع المتلقي في نوع من التضليل والتمويه. ويمكن التمثيل بالترجمة من أحد اللغات، إن كان ذلك بشكل جزئي أو كلي. فيتم نقل مضمون النص من اللغة الأصلية إلى لغة أخرى، دون ذكر النص الذي تم ترجمته. وهو شكل من أشكال السرقات العلمية المتداولة في الوسط الاكاديمي.

في سياق هذا المعنى نشير إلى الترجمة العكسية التي « تعد أحد الطرق أو الأساليب الثقافية التي تستخدم في الانتحال العلمي، حيث يقوم الباحث بأخذ نص ما بشكل حرفي، وترجمته إلى لغة أجنبية، الفرنسية مثلا، أو العربية، أو

غيرها، ومن ثم إعادة ترجمتها مرة أخرى إلى اللغة المقتبس منها. وقد مكنت التكنولوجيا الحديثة الطلاب من استخدام طرق أكثر تقدما من الانتحال لتجنب كشفه بوسائل كشف الانتحال المتاحة. و الهدف من ذلك هو زيادة وعي المشرفين بمدى السهولة التي يستطيع الطلاب من خلال هذا الأسلوب أن يقوموا بالغش والانتحال العلمي، وفي نفس الوقت أن يدركوا ويتعرفوا على موضوع الترجمة العكسية. »

ولذلك عدت الترجمة العكسية من بين أشكال السرقات العلمية التي أضحت متفشية بشكل ملفت للنظر لدى الطلبة الذين يحضرون مذكرات التخرج أو رسائل الدكتوراه. وهو الأمر الذي يسيء لمنظومة البحث العلمي.

فضلا عن السرقة المزدوجة التي يقصد بها السعي للحصول على بحوث علمية جاهزة مقابل دفع مبلغ من المال للشخص الذي يتولى إنجاز البحث، ولا يراعى فيها دقة المادة العلمية أو التزام الطرفين بأخلاقيات البحث العلمي.

لعله من الضروري التنبيه هنا إلى خطورة ظاهرة السرقات العلمية، وما تفرزه من نتائج سلبية على مستوى الفضاءات الأكاديمية وتحديدا البحوث العلمية التي تتعرض للسطو والاختراق؛ وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على ضمان الجودة والتحسين للنتاجات الفكرية والعلمية والأدبية التي ينجزها الباحثون الأكاديميون.

كما يؤثر على القيمة العلمية ومشروعية هذه الأبحاث إذ إن « الحرص على نسبة الأفكار العلمية لمبدعيها في مجال الدراسات الأكاديمية، بطرق صحيحة وتوثيق دقيق، وسيلة تساعد المبدعين على الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية الخاصة،

وتحمي إبداعاتهم من الضياع، كما أنها وسيلة تسهل على القراء مراجعة ما ورد في البحث من أفكار، والفصل بينها وبين أفكار الباحث، ومتابعة مسار أفكار الباحث، وأهداف بحثه، التي على أساسها تحدد نقاط النقاش الداعمة له »

➢ تدابير الوقاية من السرقات العلمية

✓ يتمثل ميثاق أخلاقيات البحث العلمي الذي وضعته خلية ضمان جودة التعليم على مستوى وزارة التعليم العالي في وضع المعالم الأساسية للسرقات العلمية وتحديد ماهية هذا المصطلح، على النحو الذي ورد في المادة 3 من الميثاق: (كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة 3 من قرار 371 وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، والباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى، أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال ...)

مما يمكن ملاحظته على القرار الوزاري الذي وضع تحديدا لضبط قواعد الأمانة العلمية في البحوث الأكاديمية، التشديد على جملة من التدابير للحد من تداعيات ظاهرة السرقات العلمية وانعكاساتها السلبية، وبخاصة ما يتصل بضمان وجودة البحوث العلمية؛ والتي تفشت بشكل واضح في الآونة الأخيرة بالجامعات الجزائرية.

- ✓ ترسيخ القيم الأخلاقية لطلبة الماستر والدكتوراه لإنجاز بحوثهم الأكاديمية. بحيث يتم الوقوف على تشخيص ظاهرة السرقات العلمية، والاقتراب من المواثيق الرسمية المؤطرة لقوانين البحث العلمي في الجزائر.
- ✓ تضمين المناهج الدراسية آليات جديدة ترتكن إلى التحكم الجيد للمعارف العلمية والقدرة على توظيفها في مجالات متعددة وفي وضعيات متباينة.
- ✓ محاربة ظاهرة السرقات العلمية التي تفشت في الأوساط الأكاديمية ونشر ثقافة النزاهة العلمية؛ ولفت انتباه الطلبة الباحثين إلى الشروط والقواعد الأخلاقية التي تحدد المعايير الأساسية لمنهجية البحث العلمي.
- ✓ إنشاء قاعدة بيانية رقمية على مستوى الكليات ـ قاعة السمعي البصري ـ بالمذكرات والرسائل العلمية المنجزة خلال السنوات السابقة تفاديا لتكرار الموضوعات من جانب، وتجنب السرقات من جانب ثان.
- ✓ تزويد المؤسسات الجامعية ببرمجيات كشف السرقات العلمية.
- ✓ تشكيل خلايا على مستوى كل الهيئات العلمية، تتولى التفحص الدقيق للبحوث الأكاديمية قبل توزيعها على لجان المناقشات.